الهويـــــة والزمـــــن
سوسيولوجيـــــا التزمين وبنـــاء الهويـــة

د. متعب مناف

الزمن Time مكون ثقافي/ حضاري، و هو يشكل الرأس الثالثة لمنظومة الفعل الإنساني. إن الانسان لم يكن ليتفوق بيولوجياً إلا بعد أن جمع بين الامتدادين: الأفقي والمكاني، بين القطع الرأسي الزماني من خلال وجوده و الامتداد المكاني الذي لا يمثل اكثر من مشاعٍ راكد Static، لا بد من أن يعاد توليده زمانياً لكي يتحول إلى مؤثر فاعل في بناء ثالوث (وجود-فراغ-زمن). مثل هذا الزمن المصنوع يسمى (تاريخاً History) الرأس العالية تتناسب مع ما صيره الإنسان من جهد يريد التفوق فيه على الطبيعة من خلال الحدث المفرد، أو ما يعرف بـ (صناعة التأريخ).

وقد أدركت مثل هذه الأهمية لصناعة التاريخ الحضارات القديمة في الشرقين: الأقصى الأدنى، وبالذات بالأدنى منها. وبالفعل، استطاعت الحضارات الفرعونية و الرافدينية و الاوغاريتية القديمة أن تبتكر وسيلة جديدة في صناعة التاريخ، هي: أن تلغي الزمن وتبقي التأريخ.و إلغاء الزمن(Timeless) يعني الوصول بالفعل الإنساني الإنجازي إلى ما فوق قدرة الزمن على إلغائه أو الإضافة التحويلية إليه. فالجنائن المعلقة. وهي صيغة جمعت بين تكنولوجيا البناء والتحكم في حركة السوائل(Hydraulic) صعوداً وبذلك تم استنبات مدرجات خضر عالية (معلّقة). غيرت المنظور الجمالي الإنساني للعلاقة التي تربط بين الأرض والسماء و الإنبات، والأهرامات الفرعونية هي الأخرى وظفت الشمس التي كانت، وما زالت، تغمر الأرض والنيل والإنسان في مصر، وكسيدة للزمن في ضبط مساقط الضوء والظل لقياس الوقت وإدخاله في معادلة تقنية / معمارية تضمن تفوق التاريخ وفرادة الفعل.

إن الربط بين الزمن والإنجاز (التفوق الإنساني) أعطى للأدوار التي مر بها الفعل الحضاري الإنساني توصيفها: بدأ بالعصر الحجري، القديم والحديث، ثم زمن البرونز فالحديد، وصولاً إلى زمن الآلة والتكنولوجيا وما يتصف به الحاضر كزمن للاتصالات والحاسبات وتحرير حركة المعلومة.

يمكن تتبع خط العلاقة التي تجمع بين الزمن والإنسان والإنجاز على وفق المراحل الآتية:

أولا: مرحلة ما قبل الزمن (التأريخ) (Pre-history)، وتعالجَ إما أسطوريا، أو تصورياً، واضعة الإنسان في مراحل بدئية، قد تحولها إلى فترات تكوينية تعطل فيها الفعل الإنساني، مبتعدة عن الفهم، مما يفقده القابلية على اتخاذ قرار زمني.

إن ما ينقص الإنسان في المراحل البدئية (الأولية / التكوينية) هو الإحساس بالزمن على الرغم من (النعيم) الذي كان يحيط به. لذا، فإن إدراكه للزمن هو الذي دفعه للتحدي، وبذلك بدأ الفعل الإنساني يأخذ مداه.

ويمكن أن تكون الاناسة (الأنثروبولوجيا) أقرب إلى الواقع، إذ إن الإنسان في تلك الفترات البدئية (التكوينية) لم تكتمل له الشروط الجسمية والعقلية التي تؤهله لمعرفة مدى حياته (span of life) وما يمكن أن ينجزه في مثل هذا المدى، مما يجعل منه إنسانا أفضل ممن سبقه.

أدرك كوردن جايلد Gordon childe في تعامله مع مغامرة الإنسان الأولى هذا الفهم، الذي أشر صياغة المكان إنجازيا، أو ما يمكن أن يسمى (خلق الزمن Time making) بأشكال المدافن الإنسانية، التي بدأت بترك الجثث في العراء، ثم التحول إلى تغطيتها بشكل بدائي بأكوام ترابية افتقرت إلى (الهندسة)، وصولاً إلى بناء أهرامات مدرجة، ما لبثت أن تحولت إلى أهرامات بأوجه مستوية تبرز تعاقب الزمن (مهندسة) تكسى بالطلاء كختم إعجازي.

ثانياً: مرحلة الزمن (التأريخ)، وفيها تزايد إحساس الإنسان بمزامنة الفعل للزمن، عزز توظيفه مدى حياته لصنع أدوات يدوية، إذا ارتبط الزمن بالمنفعة التي تحققها الأداة وما يمكن أن يضيفه الإنسان من وقت في استدماج هذه الأداة في نحته لكتلة الزمن (Mass of time) في مرحلة الزمن (التأريخ) نفسها. اختبر الإنسان المواد التي يصنع منها أدواته، وبذلك أمكن تحويل الزمن من زمن طبيعي (Natural time) مفتوح إلى زمن محدود، في محاولة للسيطرة عليه، وبذلك ولد الزمن الاجتماعي (social Time)، حيث امتلك المجتمع زمنه، فعمد إلى تقسيمه لإطلاق مفهومه (التخصص).

ترتبت على امتلاك الإنسان للزمن هوية للإنسان بوصفه عضوا في مجتمع أو فردا في قبيلة / بيت / عائلة House hold أومواطنا في مدينة أو سوق أو دولة، فهو وحدة في زمن مقسم.

إن تحول الزمن من الطبيعي (المفتوح) إلى زمن اجتماعي (محدود ومقسم) زاد من قدرة الإنسان على أن يقر بذاته للزمن. مثل هذا الامتلاك ارتبط بتطور أكبر للأدوات التي تحولت إلى (آلات) اختزلت الزمن ما جعل (الساعة) رمزاً للعصر بأسره فأطلق عليها اسم (watch) يعني: (يراقب)، أي إنها ترصد مدى توافق الفعل الاقتصادي / الاجتماعي مع الزمن وعلى الأخص بعد أن تحولت إلى ساعة معصم (wrist watch). وقد زاد الإحساس بالزمن انتشار الساعات المعصمية، حيث عزز هذا التوحد بين الإنسان والزمن. أو ما يسمى بإنسان / زمن. ابتكار ساعات تقيس الثواني واللحظات و حتى ما يسمى بالنانو / ثانية.

ثالثاً: مرحلة الزمن التجديدي (neo-time period). هذه المرحلة وسمت بميسمها القرن العشرين بميزة، هي أنها ربطت بين الزمن والإنجاز الاقتصادي، إلى حد التماهي، حيث تحول الزمن إلى مال. مثل هذا التماهي الاقتصادي للزمن خلق بورصات عالمية لأهل المال والأعمال وأفرد لهم شوارع (wall street) كونت مع صحف المال ودوريات الأعمال ومنتديات الاقتصاد المرجعيات التي تتجه إليها العقول والسياسات و الارادات والقرارات في العالم في هذا العالم الزمني / الاقتصادي / الجيتاني الجديد تصاعد تأثر مرجعيات المال والأعمال، فتحولت ممارساتها إلى قواعد ونظم أخذت شكلاً طقسياً أحاط بها و له من القهر والهيمنة ما يجعلها تحتمي وراء خطوط حمر لا يمكن تخطيها.

وفي الوقت الذي ربطت فيه الأيديولوجيا الشيوعية بين التخطيط والتنمية و كانت تتحرك بواجهة تخفي وراءها الصراع الطبقي، فإن الأيديولوجيا الرأسمالية ناقضت هذا الربط لأن الرفاه. من وجهة نظر رأسمالية. يعتمد على حرية رأس المال وأن التخطيط المركزي (central planning) على وفق الأيديولوجية الشيوعية الاشتراكية. لا بد له من جسم بيروقراطي ضخم، قد يتحول إلى عائق للتنمية نفسها لبطء اتخاذ القرارات وتراجع عامل المبادرة وارتباك خطوط هيكلية الإنتاج. لذلك، أبدلت الأيديولوجية الرأسمالية بالبيروقراطي/ الحكومي / الشيوعي/ الاشتراكي تكنوقراطا ينفرد بالقرار متخلصاً من الأردية الإدارية / الحكومية الثقيلة التي تقيد حركته وحركة المال في المجتمع ما يفقد المال قدرته على تسارع الزمن من دون الوقوع في مصيدة التراجع التي تجعل من المال عبئاً على زمن أراد الإنسان أن يحوله إلى هوية له باسم (الإنسان العصري).

وفي خضم التداخل بين الهويات والأيديولوجيات والأزمنة، وجد الاجتماع الإنساني نفسه منقسما بين توق الإنسان للهوية وبين تردده في قبول الأيديولوجية وسيلة للتماهي مع الزمن وبالأخص بعد أن امتد (معدل العمر) وتحققت المعادلة الصعبة التي نغصت الفكر العربي / الإسلامي التي أريد لها أن تجمع بين (طيب العيش وفسحة الأمل).

وبنظرة تحليلية للعلاقة بين المجتمع والزمن والإنسان وتحول الزمن إلى اقتصاد، وسلعة، وسوق، وعرض، وطلب، ومستوى معاش، ومعيشة، وفقر، واحتجاج، وعنف، وإرهاب، برزت الطبقية في المجتمع، وهرعت طبقات المجتمع الثلاث إلى السوق تحمل بيدها المال (النقود) التي أعيد اكتشافها من حيث الأهمية فتحولت من مخزن للقيمة إلى واسطة للتبادل في صراع محموم بين المال (النقود) والسلعة والزمن، يحركه خوف قد يصل إلى الجنون من أن يفقد المال قيمته بما لا يساوي ورق طبعه، أو إن السلع تكسد في سوق يختنق بما يفاجأ به من كم ونوع السلع وتفاوت الأسعار.

وبفعل التداخل بين الهويات والزمن الذي تحول إلى مال و أعمال، استبدلت فئات المجتمع مؤشراتها وتوصيفاتها السلوكية المعنوية (الاعتبارية)، من نسب و عشيرة و اثنية و ديانة محلية و جهوية إلى هويات اقتصادية تعكسها سلوكياتها المعيشية القائمة على الاستهلاك، فالطبقة الغنية (قديمة / محدثة) تحاول أن تستحوذ على كل شيء لأنها تعتقد أن لها القدرة على تحويله إلى ثروة (ما يدخر) وليس إلى مال (ما يصرف). لذا، فالطبقة الغنية هي الأقدر على صون ثروة المجتمع وحفظها من أن تبدد عن طريق استهلاك مظهري مندفع تحركه الرغبة ولحظتها الضاغطة.ثم إن الطبقة الغنية، بحكم ما تتمتع به من ثروة، هي الأبعد من أن تمد يدها إلى (المال العام) بحجة غناها السلوكي، ما قد يجير لها بعض صفات العفة والترفع عن تعريض ثروة المجتمع أو (ما يسمى " المال العام ") للسلب أو التصرف بها هدراً أولصالحها.

وقد يشارك العديد من الناس عامة وخاصة في قبول ما تنسبه هذه الطبقة الغنية من صفات لنفسها، فتسلم لها (و لا سيما في أزمنة المحن والحروب والتقاطعات) مقاليد إدارة المجتمع وتوكل إليها تقرير مصيره وصنع القرارات الفاصلة الخاصة به حلا يرتضيه المجتمع للخروج من حالة اللاقرار التي يتخبط بها. أما الطبقة الوسطى فإنها. وان جمعت في تكوينها الطبقي بين من تسرب من الطبقة الغنية بعد فشله في الامتحان الطبقي (الجيل الوارث) أو من عُزل طبقياً بفعل تناقض شعور الولاء أو من اخترق من الطبقة الفقيرة بفعل ما وفر الفرد لنفسه من أسباب الحراك المتمثلة بالمعرفة أو الظرف أو الجاه أو المال أو استغلال مركز ضمنته له أيديولوجية حاكمة / متحكمة. أرادت أن تفكك النسيج الاجتماعي التقليدي لإيجاد فجوات تحشر فيها (مرجعيات) جديدة تحولها إلى مراكز استقطاب توظفها في إعادة (تلوين) المجتمع على وفق الصورة التي رسمتها في مخيالها التسلطي. و لذلك، فإن هذه الطبقة الوسطى تبني هويتها جراء تعاملها مع الزمن السلعي على وفق أسلوب يحاول أن يؤجل من تطلعاتها الاستهلاكية، إذ يصعب عليها إشباع نزوعها الاستهلاكي بفعل محدودية معاشها (دخلها) ووفرة المعروض السلعي من جهة ونزعتها لبناء حس طبقي يتجاوز الثراء المادي من جهة أخرى. لقد خلق حجب استهلاكها وقدرتها على التأجيل نوعاً من التوازن السلوكي، طبع هذه الطبقة بالاختبار والانتظار، و انعكس في صك هويتها.

أما الطبقة الفقيرة التي تعاني من الحد و المحدودية في معاشها (دخلها)، فإنها . بفعل الحرمان والاستلاب والكبت الذي درجت عليه . تتميز بنزعة استهلاكية اندفاعية تصل إلى حد الاجتياح (storming)، فأفرادها المعدمون لا يملكون إلا جهدهم، عملهم وكدهم.

تختلف هذه الطبقات من زاوية ربط وجودها بما يمكن أن تحققه (ماديا) من خلال امتلاكها للزمن. لذلك، فهي لا تُصنّف فقط على وفق انتمائها الطبقي وحسها الذي يجعل منها تكوينة اجتماعية متجانسة (الحس الطبقي)، و إنما من خلال الحصة التي تمتلكها من الزمن. مثل هذا التفاوت في امتلاك الزمن الذي يمايز بين الطبقات الاجتماعية والثقافات (في الاستهلاك والتبذير والتوقع) يخلق ما يمكن أن يطلق عليه تسمية (سادة الزمن وعبيده)، فالسادة هم الذين يحققون في الوحدة الزمنية أوفر إنتاج مما يحققه غيرهم، و لذلك، فإن لهم الحق في امتلاك حصة أكبر من الزمن. و يؤهلهم مثل هذا التفاوت في حصة زمنية أكبر أنهم سادة الزمن، فهم أقدر على امتلاكه وتوظيفه، على عكس الآخرين الذين تتقلص حصتهم من الزمن بما يجعلهم يتراجعون في إنجازاتهم مما يوقعهم في خانة (العبودية)، قياساً بمن يتدنى في مستوى إنجازه بما يشكل هدراً للزمن يتعين معه إعادة النظر في أحقيته مما يقلص من حصته الزمنية.

مثل هذا التفاوت بين سادة الزمن وعبيده ينتج عنه وضع قوانين تحكم (العلاقة) بين المجتمعات وما يمكن أن تحصل عليه من الزمن وكيف يوظف في تصنيع هوية لها، منها: (تزمين ما ليس بمتزامن)، أي إن لكل إنجاز ثمنه الذي يقاس بما يستهلكه من الزمن و إن الزمن هو الحاضر (now) وليس بعد (then)، وكل زمن خارج الزمن الحاضر هو وقت ضائع أو مضاع.

إن التفكير بالزمن الماضي من دون الانطلاق في الحاضر يستدعي حضور القانون الثاني وهو: (التقدم نحو الماضي) الذي يتقاطع مع القانون الأول (مزامنة ما ليس بمتزامن)، فالماضي يجب أن يتزامن، أي يتكلم لغة الحاضر إذا أراد بالفعل أن ينضم إلى ثقافة الزمن التي تتخذ من الراهن مقياساً لها. أما إذا ألغي مثل هذا التزامن في أي من المجتمعات فإنه يتقدم ارتكاسياً (regress)، ولكن في ظل ثقافة الزمن التي يحركها من يستأثر بأكبر حصة من الزمن / الإنجاز، و هذا يعني تكريس ملكية من يملك الزمن، فسادة الزمن يقابلون من لا يملك الزمن (أو من يُطلق عليهم " عبيد الزمن ").

إن إشكالية تفوق من يملك حصة أكبر من الزمن على من يمتلك حصة اقل منه لا تقف عند حدود الفارق في الحصة الزمنية، فهي قد تقود إلى القانون الثالث. وهو الأخطر في عالمنا ، و هو ما يزال مصوغاً بشكل سؤال . أي انه خاضع للاستفهام دون التقرير ، هذا السؤال المرشح للتحول إلى قانون هو: هل للإنسان الحق في أن يفتك بزمن الآخرين؟

إن المالكين لحصة زمن أكبر، وبعد أن صاغوا قانون (مزامنة ما ليس بمتزامن) الذي قوبل بعجز مجتمعات عدة من جهة أنها ما زالت دون هذه المرحلة (المزامنة)، يحاولون تطبيق القانون البيواجتماعي: البقاء للأصلح، و الأصلح هو الذي يمتلك الزمن، أي انه سيده، من دون مراعاة للفوارق الثقافية والاجتماعية والتفكيرية والاقتصادية التي تنفرد المجتمعات بخصوصياتها، وبالذات من ذلك أن القيم في مجتمعات عالمنا (النامي) ثابتة واعتبارية والطقس غالب عليها، ونقل هذه القيم . بعد تحريكها . إلى قيم إنجازية ذات طابع مادي أحد أهم مركبات الزمن التي تشكل لازمة لتعديل مسارات حضاراتنا الراهنة والحيلولة دون صراعها.

فهل يمكن إدخال الزمن على قيم معنوية؟ وهل يمكن إحداث مزامنة بين القيم المعنوية التي يتميز بها عالمنا الثالث و القيم المادية التي تتحكم بها عوامل الانكسار الثقافي، كالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بجسد الغير (الرقيق الأبيض) والسلع المعاملة هرمونياً وعالم الاتصالات المليء بفايروسات ونواتج وعوادم ثقافة اللهو؟

الجواب التقليدي الذي يعتمد الاختيار والفرز في النقل والاستعارة الحضارية لم يعد ممكناً، بعد أن أخذت ثقافة الزمن تغطية العالم عن طريق العولمة بتحويله إلى عالم افتراضي.

و العالم (النامي) ومنه عراقنا ومحيطنا العربي وجوارنا الجغرافي الإسلامي، ما زال دون مستوى المواجهة في فهمه للعولمة والتعاطي معها، ففي الوقت الذي يزداد فيه نهمنا في امتلاك النواتج التكنلوجية لثقافة الزمن . وذلك زماننا السلعي وزمانهم . فإننا نقف عند حدود هذا الامتلاك بدعوى زائفة هي (أصالة الاختيار) من دون أن ندرك أنه اختبار وليس اختيارا.

إننا نعمل على تزامن ما ليس بمتزامن . وفق فهمنا لهذا القانون . من طرفنا نحن من دون الالتفات إلى أن مثل هذه المزامنة بين الثقافتين إنما يربكها أن ثقافة الآخر ترى أن لها الحق في أن تفتك بزمننا، أي إن زمننا الثقافي مخترق كما هويتنا.

مستقبل العلاقة وشكل التزامن

لقد بدأت ثقافة الزمن تتجاوز نطاق الثقافة المادية وتحولت إلى ربط الوقت بالإنتاج (كدالة تفوق). وآخر ما طرح لإيجاد ثقافة زمن هو اعتقادها أن بقاءها هو الأصلح، فهي ثقافة معنى، تميل في تعاملها إلى الحوار (وليس الاختراق و الصراع) مع الثقافات الزمنية / التكنلوجية و تلك الأقل زمانية و المحدودة تكنلوجياً صيغة.

إن الحسانية الجماعية collective sensualism تحاول أن تماهي بين الزمن والآلة، وصولاً إلى تكنولوجيا زمنية techno time. وبذلك، تحتكر هذه التكنولوجيا الزمن / التفوق لنفسها لأنه يتم من خلال ذاتها لاغية صراعها مع الآخر.

مثل هذه (التكنو / زمن / تفوق) يمكنها أن تتفوق على ذاتها بذاتها مما يؤهلها لغلق دائرة الصراع / التعاطي بدعوى متابعة التفوق وتشكيل الآخرين عبئاً معوقاً لذلك. و قد هذا الاتجاه . لغلق دائرة الصراع بدعوى الانفراد في التفوق. ما حدث من تطورات في حقل العولمة، فقد بدأت هذه الأيديولوجية المهيمنة المتوحشة بالعمل تحت مسمى العولمة Globalization، ثم انتقلت إلى أن تكون صفة معدية / متعدية (العولية Globality)، لتنتهي إلى (العولمانية Globalism) فدخولها مرحلة (الازمية (ismic)) جعل منها مذهباً يمكن أن يغلق دائرته في الفكر والعمل والتأثير، في الوقت الذي يرمي فيه العالم الباقي (the west of the rest) في فراغ من اللافعل واللاقرار.

لقد تمت السيطرة على الزمن بدعوى عدم قدرة مجتمعاتنا المتطلعة على تزمين الزمن واختراق العولمة (بعد تحولها إلى المذهبية الازمية)، وهي مهددات لبناء هوية الذات، مع نسيان خصيصة يمكن أن يوصف بها فعلنا الذي يستطيع أن يقارن بين الهوية والزمن، حيث تنطلق من هذا التوحد قوة يمكن أن تخترق مجتمعات المرايا (المزمنة و المعولمة)، فتحولها من (عالم باق) إلى (عالم راق) يصنع مراياه على وفق مقاساته وتطلعاته.

ملاحظـــــات في السكـــــان والتنميـــــة

د. هاشم نعمة

يحظى موضوع السكان والتنمية باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين في الدول المتقدمة والنامية ويتم التركيز على إيجاد آليات لدمج السكان في عملية التنمية الاجتماعية -الاقتصادية لتفادي بروز مؤشرات الخلل في هذه العلاقة. والعراق مقبل على عملية إعادة اعمار وتنمية يفترض أن تشكل منعطفا مهما في تاريخه بعد عقود من تسلط الأنظمة الاستبدادية التي أعاقت أية تنمية جادة ومتوازنة. وإثارة بعض الملاحظات هنا ربما تكون ذات جدوى في هذا السياق.

بسبب تعقد عملية تخطيط التنمية فأن الأمر الذي لا مفر منه هو أن تدخل العوامل الديمغرافية في هذه العملية إما بشكل صريح أو ضمني. ومن أجل الاندماج الكامل بين المكونين يجب أن يكون هناك وضوح فيما يخص الاعتبارات المادية للسكان في خطط التنمية والعمل على اتساق وتعزيز المكونات ذات التأثير المتبادل في الأهداف ووسائل العمل في كل من السياسة الاجتماعية -الاقتصادية والسكانية.

وقد حددت الأمم المتحدة الاندماج بأنه " يشمل إدخال العوامل السكانية بشكل نظامي في عملية التخطيط لأنها تؤثر وتتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الأخرى المتعلقة بخطط التنمية "

وبينت تجارب الكثير من الدول النامية بأن النجاح في صياغة سياسة سكانية من الصعب إنجازه في دول تواجه مشكلات كبيرة في مسار التنمية. وتستطيع المساعدات الدولية المالية والتقنية أن تساعد في إنجاز هذه المهمة بدرجة كبيرة، لكن تبقى الظروف الاقتصادية الملائمة على المستوى الوطني هي الحاسمة في نهاية الأمر.

يقر الكثير من الدول النامية ومنها العراق بأن التوزيع المكاني لسكانها غير مرضٍ وبأن تركز السكان في المدن الكبيرة (أكثر من مليوني نسمة) يمكن أن ينعكس سلبا على التنمية. على أية حال، المشكلات المسببة لتركز السكان في المدن الكبيرة يمكن التغلب عليها في مجرى عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية إذا كانت تسير في الاتجاه السليم. ففي العراق هناك اتجاه صاعد ومستمر في نسبة سكان المدن الكبيرة من مجموع السكان الحضر، إذ ارتفعت من ٣٤٪ في عام ١٩٤٧ إلى ٥٨٪ في عام ١٩٦٥ ونتوقع أن هذه النسبة بقيت مرتفعة في التعدادات السكانية اللاحقة في ١٩٧٧ و١٩٨٧ و١٩٩٧ أما الأصناف الأخرى للمدن فقد سجلت انخفاضا في نسبتها. وتعزى هيمنة المدن الكبيرة وبالأخص بغداد إلى النقص في تكامل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي وإلى غياب المشاريع الصناعية والإنتاجية في المناطق الريفية مما حفز الهجرة الريفية نحوها خصوصا بغداد. ونتيجة هذا التركز استحوذت بغداد على الجزء الأكبر من العاملين في المشاريع الصناعية إذ بلغت نسبتها ٥٤٪ في حين بلغت نسبة البصرة ٨,٥٪ وبابل ٧٪ ونينوى ٦,٨٪ وذي قار ٤,٨٪ والقادسية والنجف ٤,٦٪ لكل منهما. ويفرز تركز السكان في المدن الكبيرة وتوسعها العشوائي العديد من المشكلات التي بات يصعب حلها كلما زادت وتيرة التركز وتنعكس هذه في خلق المعوقات الجدية أمام عملية التنمية الاجتماعية -الاقتصادية.

هناك أهمية كبيرة للربط بين العوامل السكانية والتخطيط الحكومي للإنفاق إذ لوحظ أن الكثير من أنماط الإنفاق تعتمد جزئيا على التغيرات السكانية. فعلى سبيل المثال لو أردنا المحافظة على مستوى ثابت من الخدمات فان الإنفاق الحكومي على التعليم سوف يتغير بقوة ارتباطا بالتغيرات التي تحدث في حجم السكان الذين هم في عمر المدرسة، بينما النفقات الأخرى مثل تلك التي تخص حماية المواطنين والممتلكات ربما لا تتأثر بسرعة بالتغيرات السكانية.

خطط التنمية يجب أن تأخذ في الاعتبار توزيع تكاليف ومنافع التنمية على مختلف فئات السكان مع تجنيب الفئات الفقيرة ما يرهق كاهلها. فمثلا سياسات التغيير البنيوية للاقتصاد التي نُفذت من قبل الكثير من دول أمريكا اللاتينية أضعفت بشكل جدي جهودها لتقليل مستوى الفقر.وكانت تأثيرات الفقر قد انعكست في انخفاض مستويات التغذية والتعليم والمشاركة في القوى العاملة. هذه العوامل ذات التأثير الكبير يجب ألا تُهمل من قبل مخططي التنمية.

لقد حدث تحول دراماتيكي في كثير من الدول من الاقتصاد ذي التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. وفي عدد من هذه الدول يمكن القول أن الطرق السابقة في تخطيط القوى العاملة لم تعد ضرورية واستقراء الماضي يبين أنها كانت ذات قيمة قليلة. وهناك متغيرات مهمة تؤثر في حجم ووضعية القوى العاملة منها:

- زيادة تأثير الهجرة الخارجة الوقتية والدائمة حيث أن الكثير من المهاجرين يتمتعون بتعليم عال وهم من أصحاب الكفاءات العلمية وهجرتهم تعني خسارة كبيرة في الرأسمال البشري. وهذا ينطبق على العراق حيث تصاعد تيار الهجرة بالأخص وسط هذه الفئة بعد مجيء نظام البعث للسلطة في انقلاب ١٩٦٨ ففي دراسة صادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ قدر أن ٥٠٪ من حملة الشهادات الجامعية الأولى (البكالوريوس) في العلوم الهندسية و٩٠٪ من حملة شهادة الدكتوراه هم خارج العراق. وقد اعترفت أوساط النظام المنهار في عام ١٩٩٩ بأن عدد الأكاديميين وأصحاب الكفاءات العلمية الذين تركوا العراق وأقاموا في الخارج زاد على ٢٣٠٠٠.

- الاتجاهات الديمغرافية الجديدة التي تؤثر في حجم القوى العاملة. ففي الماضي القريب وفي عدد من الدول أرتفع معدل الوفيات وسط القوى العاملة وقد نتج جزء من ذلك من التلوث الحضري والصناعي الشديد. غير أن إعادة بنية الصناعة والبرامج النشطة لمكافحة التلوث يمكن أن تؤدي إلى عكس هذا الاتجاه. وهذا يعني أنه سوف تكون هناك ملايين إضافية من الأحياء ضمن هذه القوى. ومن جانب آخر فأن محددات سلوك الخصوبة السكانية (الإنجاب) سوف تؤدي إلى انخفاض معدلها حتى في الدول النامية ومنها العراق وهذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار في تخطيط القوى العاملة. أخيرا تزودنا التوقعات السكانية بمعلومات مهمة حول التغيرات التي تحدث في معدل الإعالة لصغار وكبار السن وتأثير ذلك على السكان العاملين حيث تم الإقرار بأن ذلك يعد مسألة مهمة اقتصادية وسياسية. ففي الدول الصناعية انخفاض معدل الوفيات ومتوسط عدد أفراد العائلة يعني ضمنا بأن الحجم النسبي للشباب وللسكان العاملين سينخفض وفي الوقت نفسه سيزداد عدد المتقاعدين وهذه التغيرات تكون لها تأثيرات كبيرة على البنية السكانية. وفي العراق يفترض أن توضع توقعات سكانية متوسطة وطويلة المدى كي تدعم نجاح عملية التنمية.